



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2019/6/14

عممت وزارة المالية على الوزارات والإدارات الرسمية مضمون الكتاب الموجه من وزير المالية علي حسن خليل بضرورة اعتماد الرقم الضريبي لجميع العاملين في الإدارات التابعة لوزاراتهم وإداراتهم .
وجاء في الكتاب المستند إلى قانون الإجراءات الضريبية وقرار تحديد دقائق تحكيم أحكام القانون 44 (الإجراءات الضريبية)، وتعميم مجلس الوزراء رقم 5 تاريخ 2015/3/4 " لما كان يقتضي اعتماد الرقم الضريبي كأساس لجميع المعاملات والمراسلات، لاسيما تلك المتعلقة بالموظفين،
ولما كانت وزارة المالية استناداً لقانون الإجراءات الضريبية ملزمة باعتماد الرقم الضريبي للموظف بدلاً من الرقم المالي والرقم الآلي،
ولما كان عدم ذكر الرقم الضريبي الخاص بالموظف يحول دون انجاز المعاملة العائدة له وبالأخص صرف الرواتب المستحقة له،
لذلك،

نتمنى على معاليكم الإيعاز للعاملين تحت إشرافكم التقيد بالتالي:

- 1- تدوين الرقم الضريبي للموظف على أية معاملة عائدة له (مرسوم التعيين في حال كان الموظف سبق أن تم تعيينه في وظيفة أخرى، قرار نقل، وغيرها من المستندات).
- 2- اعلام وزارة المالية بموجب النموذج الخاص المعد لهذه الغاية، عن كل موظف جديد يتم الحاقه بوزارتكم نتيجة المناقلات أو سواها في مهلة اسبوع من التحاقه بالعمل، وذلك لكي تتمكن مديريةية الصرفيات في وزارة ال مالية من صرف رواتبه وسائر المستحقات المالية العائدة له".

المكتب الإعلامي